الأمم المتحدة

A/C.2/62/L.60

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون
اللجنة الثانية
البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل

مشروع قرار قدمه نائب رئيسة اللجنة، حسن علي صالح (لبنان)، استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.25

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/٢٠٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

061207 061207 07-63059 (A)

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١] وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشدد على ضرورة تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية تنفيذا كاملا وضرورة تعزيز الزخم الذي ولّده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بغية الوفاء بالتعهدات التي قُطعت في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات،

وإذ تؤكد من جديد أن التنمية هدف مركزي بحد ذاته وأن التنمية المستدامة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشكل عاملا رئيسيا من عوامل إطار عمل الأمم المتحدة العام،

وإذ تقر بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا تؤديه في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعميم اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية الشاملة، خاصة في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد من جديد أيضا التصميم الذي أُعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢] على العمل لتصبح العولمة قوة إيجابية تفيد منها جميع شعوب العالم،

وإذ تسلّم بأن العولمة الناجمة بشكل رئيسي عن تحرير الاقتصاد وعن التطور التكنولوجي تجعل الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وبأن جني أقصى الفوائد من العولمة بطريقة منصفة يتطلب تهيئة سبل التعامل معها من خلال إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

---

(١) انظر القرار ١/٦٠.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار العام للجميع، وبتنمية القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية العولمة والإفادة منها،

وإذ تؤكد من جديد أيضا دعمها الشديد للعولمة المنصفة وضرورةَ ترجمة النمو إلى خفض حدة الفقر، وعزمَها في هذا الصدد على جعل الأهداف المتمثلة في توفير العمل المنتج والعمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، الغاية الأساسية للسياسات الوطنية والدولية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المتعلقة بهذا الموضوع، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، وذلك كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى أنه يتعين إيلاء اهتمام خاص، في سياق العولمة، إلى الهدف المتمثل في حماية وإعمال وتعزيز حقوق النساء والفتيات ورفاههن، على النحو الوارد في إعلان ومنهاج عمل بيجين[٣]،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بضرورة حسن الإدارة والإنصاف والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والتزامها بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف منفتح ومستند إلى قواعد وقابل للاستشراف وغير قائم على التمييز،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة لزيادة العولمة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات، وتدرك أن الهجرة الدولية تترك أثرا في البلدان كافة، وتشدد بالتالي على الأهمية القصوى التي يتسم بها الحوار والتعاون من أجل فهم ظاهرة الهجرة الدولية فهما أفضل، بما في ذلك تأثيرها في المرأة، وتبيان الوسائل والسبل المناسبة التي ينبغي اعتمادها لجني أقصى حد من فوائدها لتحقيق التنمية والتخفيف إلى أدنى حد من آثارها السلبية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تسلّم** بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، في حين أن بلدانا كثيرة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت على هامش الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، وتسلم أيضا بأن مستويات الاستفادة من العولمة متفاوتة للغاية وتكاليفها موزعة بشكل غير متساو، على النحو الوارد في إعلان الألفية؛

---

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) A/62/303.

٣ - **تسلّم أيضا** بأن الاقتصادات المحلية أصبحت الآن متشابكة مع الاقتصاد العالمي وبأن العولمة تؤثر في جميع البلدان بطرق مختلفة، وبأن لدى بعض البلدان، من جهة، فرصا التجارة والاستثمار من أجل محاربة الفقر، في جملة أمور، لكنها، من جهة أخرى، تواجه نقصا في درجة المرونة الممنوحة لها لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٤ - **تشدد** على أنه إذا كانت البلدان كافة تعاني من هذا النقص، فإن البلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، تواجه صعوبات أكثر في إقامة توازن بين الواجبات والعمليات والقواعد الدولية وبين استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

٥ - **تشدد أيضا** على ضرورة التركيز بشكل خاص، لدى معالجة الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، تحديد وتنفيذ السياسات والممارسات التي تعزز كل منها الأخرى وتحقق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وعلى أن هذا الأمر يقتضي بذل جهود على الصعيدين الوطني والدولي؛

٦ - **تشدد كذلك** على أن تزايد اعتماد الاقتصادات الوطنية كل منها على الآخر في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد يعنيان أن هامش التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالنظم والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وعلى أن من واجب كل حكومة تقييم جدوى الاختيار بين الفوائد التي تجنيها من قبول القواعد والالتزامات الدولية من جهة والقيود المفروضة عليها التي تُفقدها هامش التحرك من جهة أخرى، وعلى أن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميع البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين هامش التحرك على الصعيد الوطني وبين النظم والالتزامات الدولية، وفي هذا الصدد، تشير مع التقدير إلى العمل الذي اضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مجال مفهوم هامش التحرك، على نحو ما أُعرب عنه في توافق آراء ساو باولو[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي[١]؛

٧ - **تؤكد من جديد** أن الإدارة الجيدة أمر لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة، وأن توافر السياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية المتينة التي تلبي احتياجات الشعب وتحسين البنى التحتية يشكلان الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي المطرد

(٥) TD/412، الجزء الثاني.

والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، لا سيما الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات القائمة على اقتصاد السوق والتعهد بشكل عام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية، كلها أمور لا بد منها أيضا ويعزز كل منها الآخر؛

٨ - **تؤكد من جديد أيضا** أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي تشكل عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وأنه من الأهمية بمكان، لضمان توافر بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال إيلاء الأهمية للأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية التي لها تأثير على آفاق التنمية في البلدان النامية، وأنه لتحقيق هذا الهدف، ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير اللازمة والملائمة بما يكفل تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية مواتية، لا سيما كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي والعثور على حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

٩ - **تؤكد من جديد كذلك** أن كل بلد هو المسؤول في المقام الأول عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية في تحقيق التنمية المستدامة، وأن من الضروري تعزيز الجهود الوطنية عبر اعتماد برامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف زيادة فرص البلدان النامية في تحقيق التنمية، مع أخذ الظروف الوطنية في الاعتبار وكفالة احترام حقوق الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

١٠ - **تشدد** على أنها إذ تدرك التزام البلدان النامية بواجباتها والتزاماتها الدولية، ينبغي أن تراعي القواعد والنظم المتفق عليها دوليا الدروس المستخلصة والتطورات الحالية التي يشهدها حاليا الوفاء بهذه الواجبات والالتزامات في ضوء الحالة الخاصة السائدة في البلدان النامية، وتكرر في هذا الصدد أن ثمة حاجة إلى مواصلة التعامل بمرونة مع البلدان النامية ووضع أحكام خاصة بها في الوقت الذي تُعد وتُنفذ فيه المؤسسات المالية والتجارية الدولية القواعد والنظم التي تؤدي إلى خلق بيئة اقتصادية دولية مؤاتية لتحقيق النمو المطرد والتنمية العريضة القاعدة؛

١١ - **تشدد** على أنه يلزم على جميع البلدان التمسك بحقها في تنفيذ سياسات تستند إلى أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية، وعلى أن البلدان، بخاصة البلدان النامية، تحتاج في هذا الشأن إلى قدر من المرونة وهامش للتحرك على الصعيد الوطني يتفقان مع أوضاعها الإنمائية الخاصة، مع أخذ الواجبات والعمليات والقواعد الدولية في الاعتبار؛

١٢ - **تقر** بضرورة مواصلة التعامل بمرونة مع البلدان النامية ووضع أحكام خاصة بها في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

١٣ - **تؤكد من جديد** التزامها بتوسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في محافل صنع القرار ووضع المعايير الاقتصادية الدولية وتعزيز هذه المشاركة، وتؤكد أنه من المهم، لتحقيق هذا الغرض، مواصلة بذل الجهود لإصلاح الهيكل المالي الدولي، مع الإشارة إلى أن مسألة زيادة فرص البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الإعراب عن رأيها والمشاركة في مؤسسات بريتون وودز ما زالت موضع الاهتمام، وهي تدعو في هذا الصدد إلى تحقيق مزيد من التقدم الفعلي؛

١٤ - **تؤكد من جديد أيضا** ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي العمل على اتساق الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي وتنسيقها وتنفيذها، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٥ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى مؤازرة الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها على التخفيف من أثر الاتفاقات الدولية على استراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريرا عن موضوع ''أثر العولمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية''، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين، وفي إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''، البند الفرعي المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل''.